compiled by markit

مؤشر مدراء المشتريات لبنك SABB HSBC لعام 2013

يحظر النشر حتى 08:30 (توقيت الرياض) 4 مارس 2013

مؤشر PMI™ لبنك ساب SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية

تحسن أوضاع التشغيل في السعودية خلال شهر فبراير

النتائج الأساسية:

- زيادة طفيفة في نمو الطلبات الجديدة
- زيادة أخرى في مستويات التوظيف
- أنشطة الشراء تواصل الزيادة بوتيرة قوية

قام البنك السعودي البريطاني "ساب" بنشر نتائج مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي للمملكة العربية السعودية SABB HSBC لشهر فبراير 2013 - وهو عبارة عن تقرير شهري يصدره البنك ومجموعة HSBC. ويعكس المؤشر الأداء الاقتصادي لشركات ومؤسسات لقطاع الخاص السعودي غير العاملة في مجال النفط من خلال رصد مجموعة من المتغيرات تشمل: الإنتاج، والطلبات الجديدة، وتكاليف مستلزمات الإنتاج، وأسعار المنتجات، وحجم المشتريات، والمخزون، والتوظيف.

أشارت بيانات شهر فبراير إلى مزيد من التحسن في أوضاع التشغيل لدى شركات القطاع الخاص غير العاملة بالنفط في المملكة العربية السعودية. وقد سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي 58.5 نقطة بصعود عن قراءة شهر يناير قدره 58.1 نقطة. ظل نمو الإنتاج والطلبات الجديدة قويًا واستمرت مستويات التوظيف في الزيادة. في الوقت ذاته، شهدت أنشطة الشراء زيادة بوتيرة قوية.

أبلغت شركات القطاع الخاص غير العاملة بالنفط عن زيادة كل من الإنتاج والطلبات الجديدة في شهر فبراير. في الوقت الذي كانت فيه زيادة الإنتاج مدفوعة بشكل أساسي بزيادة الأعمال الجديدة وتحسن أوضاع السوق، وقد عزت الشركات زيادة الطلبات الجديدة إلى جهود التسويق والمبيعات داخل الشركات. علاوة على ذلك، جاء معدل نمو الأعمال الجديدة قويًا وأعلى مما كانت عليه خلال فترة الدراسة السابقة. كما استمرت طلبات التصدير الجديدة أيضًا في الزيادة.

شهدت مستويات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط زيادة في خلال شهر فبراير. وطبقًا للأدلة المتواترة، كانت الأعمال الجديدة هي السبب الرئيسي لزيادة الأعداد في كشوف الرواتب.

شهد تراكم الأعمال زيادة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط خلال شهر فبراير. في حين أن معدل زيادة تراكم الأعمال كان طفيف فقط، أظهرت بيانات الدراسة الزيادة الأولى في الأعمال المعلقة منذ أكتوبر 2012. في الوقت ذاته، استمر التحسن في المهل الزمنية المستغرقة في التسليم، ولكن هذا جاء بأبطأ معدل له خلال 11 شهرًا.

أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة زيادة الأسعار التي تحددها شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتجة للنفط. جاء ذكر زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج بواسطة الشركات التي أبلغت عن زيادة أسعار المنتجات.

كما شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة خلال شهر فبراير. جاء معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج مشابهًا إلى حد كبير ما كان عليه في شهر يناير. حيث سجل حوالي 11% من الشركات زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج وأبلغ 2% فقط عن وجود تراجع. في حين شهد معدل تضخم أسعار الشراء زيادة، وتراجع تضخم الأجور لأدنى مستوى له خلال 16 شهر.

شهدت أنشطة الشراء زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة لدى القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط. حيث أبلغ حوالي 35% من أعضاء اللجنة عن زيادة حجم المشتريات، في حين أبلغ 9% فقط عن وجود تراجع.

كما شهد مخزون المشتريات زيادة. وشهد معدل النمو تغييرًا طفيفًا عما كان عليه في شهر يناير وظل فوق المتوسط العام للدراسة. كانت هناك إشارات إلى أن توقعات زيادة الأعمال الجديدة أدت إلى تراكم مخزون المشتريات.

مؤشر مدراء المشتريات لبنك SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية (*PMI™*)

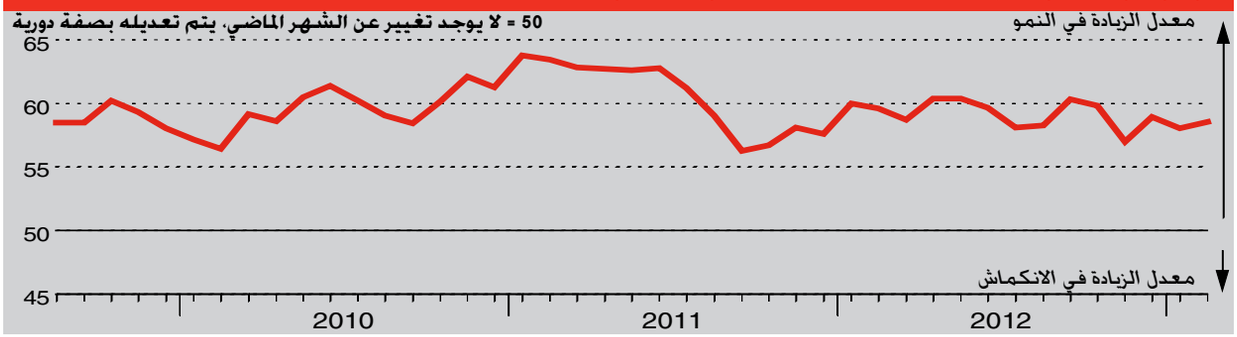

يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (*PMI™*) لمجموعة ساب SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/ الاقتصاد في القطاع الخاص السعودي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و*PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

HSBC

SABB ساب

Local vision, international expertise

markit™

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.

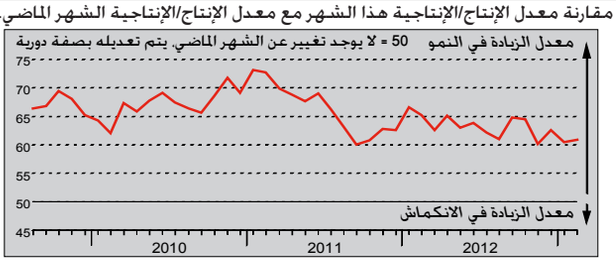

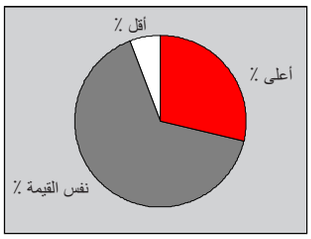

أبلغت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية عن زيادة مستويات الإنتاج خلال شهر فبراير. حيث أشار حوالي 29% من المشاركين إلى زيادة الإنتاج وتم ربط هذه الزيادة بشكل عام بتحسن أوضاع العمل وزيادة أعداد المشاريع الجديدة. وفي حين أن قراءة مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دوريًا جاءت أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة بشكل كبير، فقد جاءت منخفضة في إطار السياق التاريخي للبيانات.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

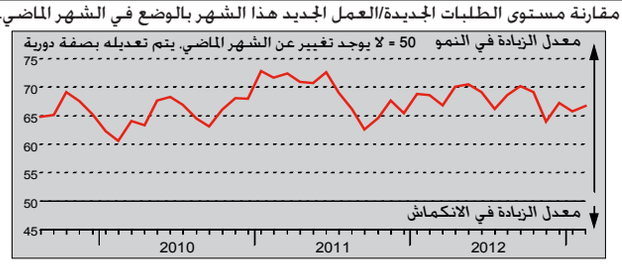

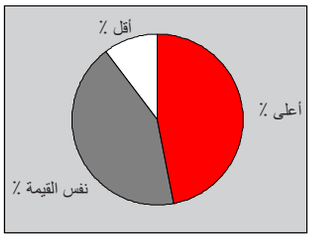

أشارت بيانات الدراسة الأخيرة إلى نمو الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط. وقد شهد حجم الأعمال الجديدة زيادة في كل شهر منذ بدء الدراسة في أغسطس 2009، وكان معدل النمو أقوى قليلاً مما كانت عليه في شهر يناير. وطبقًا للأدلة المتواترة جاءت الزيادة الأخيرة مدفوعة في جانب منها بالتسويق، فضلاً عن جهود المبيعات وتحسن أوضاع السوق.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

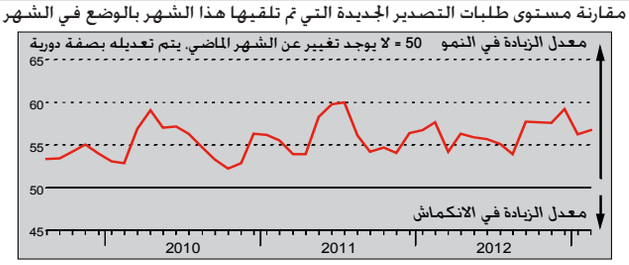

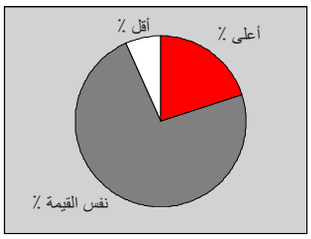

استمرت طلبات التصدير الجديدة لدى القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط في الزيادة خلال شهر فبراير. حيث سجل قرابة 20% من أعضاء اللجنة زيادة في مستويات الأعمال الجديدة الواردة من الخارج في حين سجل 7% فقط وجود تراجع. وقد ذكر أعضاء لجنة الدراسة أن تحسن الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السوق قد ساهم في الزيادة الأخيرة في طلبات التصدير الجديدة.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

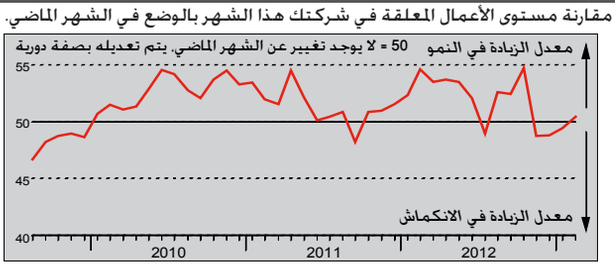

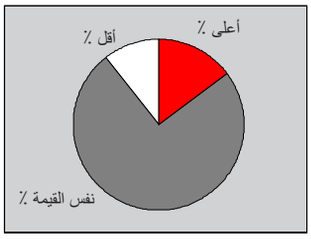

أظهرت بيانات شهر فبراير زيادة أخرى في تراكم الأعمال لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط. حيث أظهرت أحدث نتائج الدراسة الزيادة الأولى في الأعمال المعلقة منذ أكتوبر 2012. وقد ربطت الشركات التي سجلت زيادة في تراكم الأعمال هذه الزيادة بشكل رئيسي بزيادة الطلبات الجديدة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

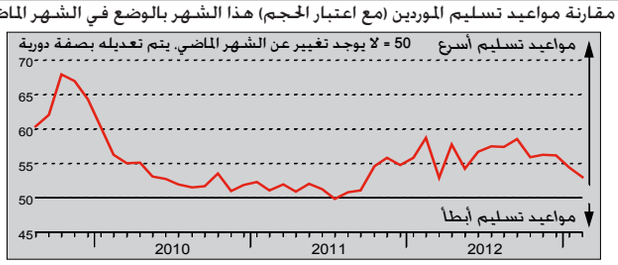

شهدت مواعيد التسليم لدى القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط تحسنًا خلال شهر فبراير. كانت هناك بعض الإشارات إلى أن تحسن المهل الزمنية كان مدفوعًا بقوة المنافسة بين الموردين وتحسن مواعيد السداد. إلا أن معدل قصر متوسط المهل الزمنية قد تراجع ووصل إلى أضعف معدل في 11 شهراً.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.

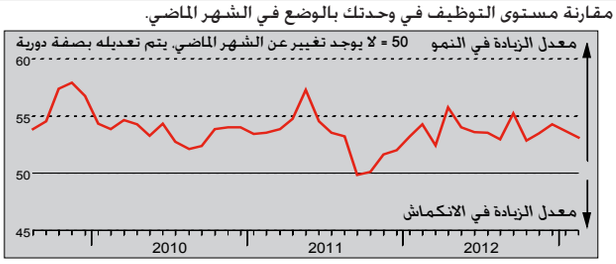

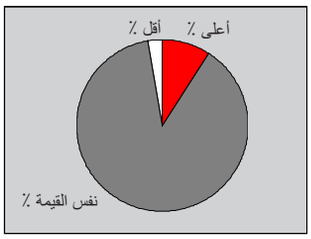

استمرت مستويات التوظيف لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير المنتجة للنفط في الزيادة خلال شهر فبراير. حيث سجل أقل من 3% من الشركات تراجع في أعداد العاملين، في حين سجل 9% زيادة. وطبقًا لأعضاء اللجنة، كانت زيادة الأعمال الجديدة هي الدافع الرئيسي للزيادة الأخيرة. وبذلك تكون مستويات التوظيف قد شهدت زيادة في كل شهر منذ شهر أكتوبر 2011، ولكن معدل خلق الوظائف الجديدة كان الأبطأ على مدار أربعة أشهر.

مؤشر أسعار الإنتاج

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

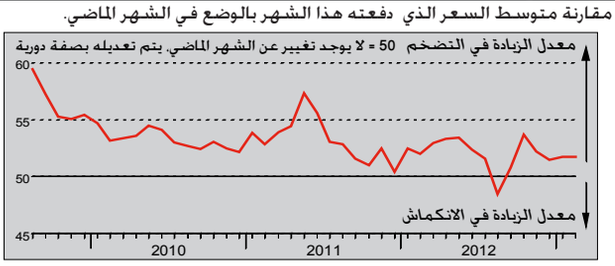

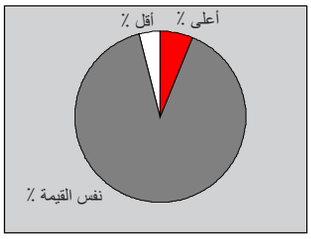

شهدت متوسط الأسعار التي تحددها شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط زيادة خلال شهر فبراير. أظهرت القراءة الأخيرة الزيادة السادسة على التوالي في أسعار المنتجات، وظل معدل تضخم الأسعار مشابهًا إلى حد كبير ما كان عليه في فترة الدراسة السابقة. وقد ربطت الشركات التي أبلغت عن زيادة الأسعار هذه الزيادة بزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

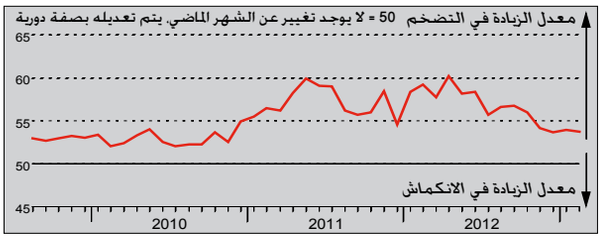

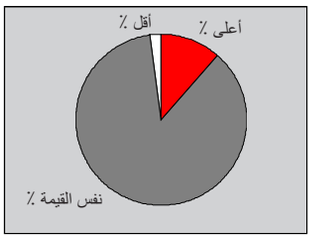

سجلت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر فبراير. وقد أشار حوالي 11% من الشركات إلى وجود زيادة في أسعار مستلزمات الإنتاج وأبلغ 2% فقط عن وجود تراجع. وبذلك تكون أسعار مستلزمات الإنتاج قد شهدت زيادة على مدار تاريخ الدراسة. ولكن معدل التضخم كان ثاني أضعف معدل على مدار 27 شهر.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

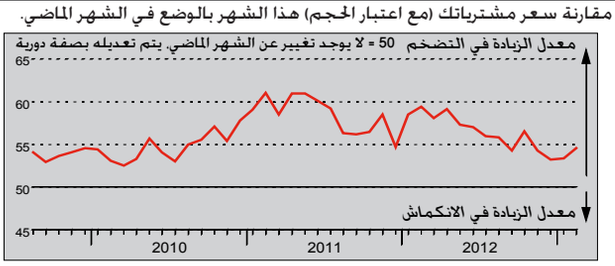

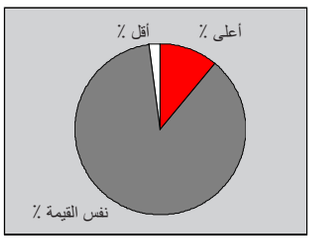

استمرت أسعار الشراء لدى القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط في الزيادة خلال شهر فبراير. وقد تزايد معدل التضخم، وكان الأقوى على مدار أربعة أشهر. أشار 11% بالضبط من المشاركين إلى زيادة أسعار الشراء. كانت هناك بعض الإشارات إلى أن الزيادة جاءت مدفوعة بالضغوط التضخمية وزيادة أسعار المواد الخام.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

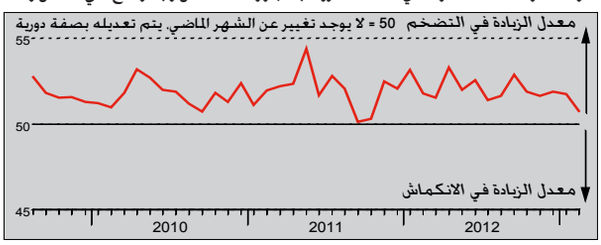

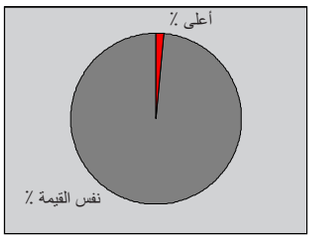

شهدت متوسط الأجور لدى القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط ارتفاعًا طفيفًا خلال شهر فبراير. وظهر هذا واضحًا من خلال قراءة مؤشر تكاليف التوظيف الذي يتم تعديله دوريًا حيث سجلت أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. وقد تراجع معدل التضخم ووصل إلى أدنى معدل له خلال 16 شهر. كما أبلغت غالبية الشركات عن عدم تغيير تكاليف التوظيف، مع تسجيل 2% فقط لوجود زيادة.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.

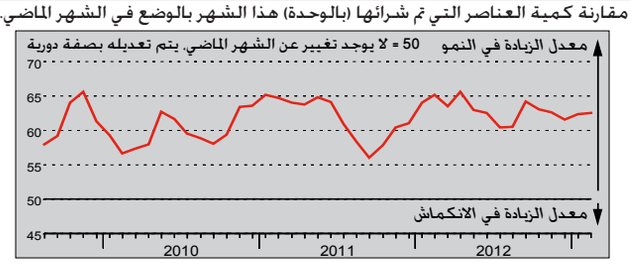

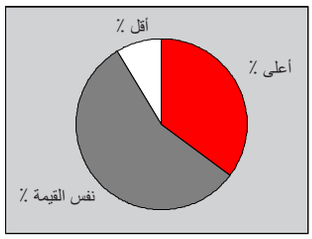

أشارت بيانات شهر فبراير إلى زيادة أخرى في نشاط الشراء لدى القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط. كان معدل زيادة الشراء ملحوظًا، وظل أعلى من المتوسط العام للدراسة. وطبقًا لأعضاء اللجنة، كانت زيادة الطلبات الجديدة هي الدافع الرئيسي لزيادة حجم المشتريات من مستلزمات الإنتاج.

مؤشر المخزون من المشتريات

س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.

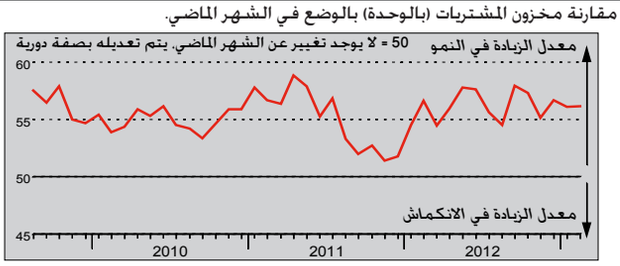

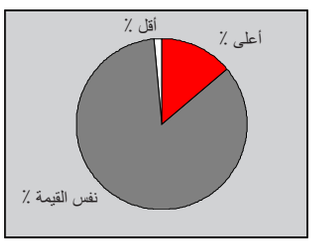

استمر مخزون مستلزمات الإنتاج في الزيادة خلال شهر فبراير، حيث سجل مؤشر مخزون المشتريات الذي يتم تعديله دوريًا أعلى من 50.0 نقطة. وظل معدل زيادة مخزون مستلزمات الإنتاج متماشيًا مع بيانات شهر يناير وظل فوق متوسط الدراسة. وأدت توقعات زيادة الأعمال إلى مزيد من تراكم مخزون المشتريات.

مؤشرات PMI™ الدولية

الاقتصاد العام الإماراتي

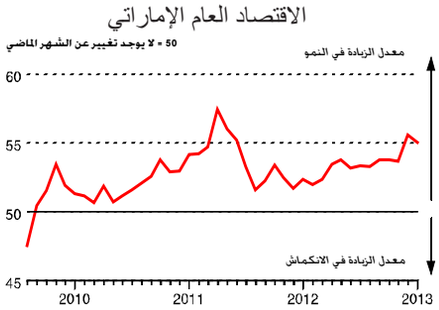

المصدر: HSBC، Markit.

سجل مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم مقياسًا رقميًا بسيطًا يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - سجل تحسنًا قويًا في أوضاع التشغيل. ظل المؤشر بوصوله إلى 55.0 نقطة في شهر يناير بانخفاض طفيف عن قراءة ديسمبر 55.6، فوق المتوسط العام للدراسة في بداية السنة.

المؤشر المركب لمنطقة اليورو

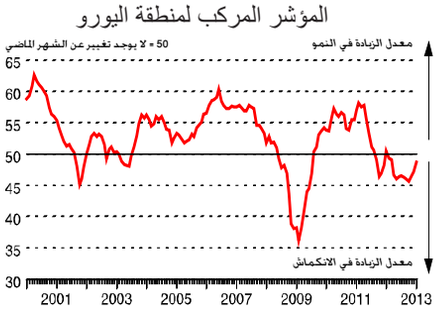

المصدر: Markit.

صعد مؤشر الإنتاج PMI® المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 47.2 نقطة في شهر ديسمبر إلى 48.6 نقطة في شهر يناير مسجلاً بذلك أعلى قراءة له في عشرة أشهر. ورغم الإشارة إلى تراجع آخر في الإنتاج لدى القطاع الاقتصادي الخاص في منطقة اليورو، فإن معدل التراجع قد شهد تحررًا الآن للشهر الثالث على التوالي. وقد تراجع كل من إنتاج قطاع الصناعات ونشاط عمل قطاع الخدمات بأبطأ المعدلات منذ شهر مارس الماضي.

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي

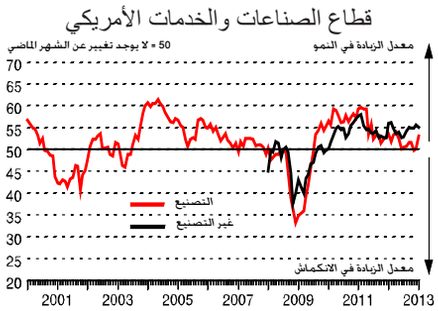

المصدر: ISM.

بعد تسجيل 53.1 نقطة في شهر يناير، بصعود عن 50.2 نقطة في شهر ديسمبر، أظهرت بيانات معهد إدارة التوريدات الأمريكي للتصنيع ISM الزيادة الثانية على التوالي في مؤشر مدراء المشتريات (*PMI™*) في قطاع الصناعات الأمريكي. كان معدل النمو هو المعدل الأسرع في تسعة أشهر. بالنسبة للشركات غير الصناعية، سجل مؤشر نشاط NMI 56.4 نقطة في شهر يناير، متراجعًا عن 60.8 نقطة في شهر ديسمبر. كانت القراءة الأخيرة، بالرغم من ذلك، هي الأدنى على مدار خمسة أشهر.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مديري المشتريات (*PMI™*) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأقل من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (*PMI™*) لشركة HSBC SABB المملكة العربية السعودية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و*PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

All Intellectual Property Rights owned by Markit Economics Limited